مناسبة

69 مليوناً في 2017: ليس بالـ«هاشتاغ» وحده يقف العالم «مع اللاجئين»

في مثل هذا اليوم، تحتفل الأمم المتحدة بيوم اللاجئين. وفي مثل هذا اليوم من كل عام، تستذكر الأخيرة «شجاعة ملايين اللاجئين ومثابرتهم وقوّتهم». تتعاطف معهم. تعدّهم. تعيد تذكير الدول المانحة بما تحتاجه من أموالٍ للقيام بـ«واجباتها»، ثمّ تطلق «هاشتاغ» المناسبة. هذا العام، يحمل يومُ اللاجئين وسم «مع اللاجئين»، وهو الذي تفاعل معه إلى الآن، بحسب موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 20 مليوناً و785 ألفاً و32 شخصاً. لكن، ليس بالهاشتاغ وحده، يقف العالم مع اللاجئين، فهؤلاء الهاربون من البلاد الغارقة في الموت لا مكان لهم سوى الطوابير أمام المنظمات الدولية والمفوضيات، في انتظار الحصول على مساعدة... في الغالب لا تأتي. ما يقرب من 69 مليوناً صنفتهم الحروب لاجئين قسريين، يعيشون في انتظار مساعداتٍ ينسبونها لـ«الأمـم». أو في أحسن الأحـوال انتظار الدور للجوء إلى بلدٍ آخر، غالباً ما يكون أوروبياً. في لبنان وحده، يعدّ اللاجئون مليوناً ونيّف. لا إحصاءات نهائية. ثمة إضافات في كل حين، لا سيما تلك اللاحقة بأعداد اللاجئين السوريين، الذين تبلغ أعدادهم المسجّلة في المفوضية 986 ألفاً و942. ثمة جنسيات أخرى كثيرة لاجئة منها العراقيون الذين يعدّون 14 ألفاً و600 وسودانيون وأثيوبيون وبنغلادشيون وغيرهم الكثير. هؤلاء جميعاً «يشيلون» أملاً بلا طائل.

الواقفون في طابور «الأمم»

راجانا حمية

ورقة صغيرة، بحجم كف اليد، هي طريق العبور إلى «شبابيك» المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). تلك الشبابيك صارت كل أمل اللاجئين. يأتونها في الصباح الباكر، علّهم يعودون منها بحصّة غذائية أو «بشرى» من دولةٍ ما قد تعفيهم من فقر اللجوء. هناك، عند عتبة باب المفوضية، يرصف هؤلاء فقرهم في الطابور. المشهد لم يتغيّر منذ عشرات السنين. وكلما اشتعلت بلاد، يكبُر الطابور أكثر. لا تعود نهايته مرئية.

يمتلئ الطابور قبل أن يبدأ دوام موظفي «الأمم». كل من المنتظرين يحمل رقماً. هناك، ينادي الموظفون على اللاجئين بالأرقام كي يدخلوا. لا أسماء لهم. هم بالأساس نسوا أسماءهم عندما صاروا يحملون «كارتاً» أممياً. يستعجلون صباحهم كي «يكسبوا» مكاناً متقدّماً في الطابور. بعضهم يأتي مدثّراً بنعاسه، وآخرون يحملون أولادهم... وتعبهم. لا همّ كم سينتظرون. المهم ما سيعودون به من تلك الشبابيك التي تقسّمها المفوّضية، حسب أنواع الطلبات المقدّمة.

يختصر الطابور صور الفقراء فيه. لا يفرغ من ناسه، فكلما أنهى لاجئ مقابلته، حلّ آخر مكانه. لا ينتهي الطابور. ينفرط في آخر الدوام ويعود مكتملاً مع الصباح التالي. غالباً، ما يعود هؤلاء خالي الوفاض. الجواب واحد: لا مساعدات. لم يعد «الكارت الأحمر» (الذي يعطى لمن يستحقون المساعدة) يجدي نفعاً. ثمة لاجئون لم ينالوا مساعدة واحدة منذ ثلاث سنوات وأكثر، ولكن يبقى الأمل معلّقاً في تلك الشبابيك. وإن أتت تلك المساعدات، فـ«بالقطّارة»، يقول هؤلاء.

لا يختلف المشهد من صباح إلى آخر. الطابور نفسه. الناس أنفسهم الذين يزاحمون فقرهم. الأوراق نفسها تُعاد في كل يوم. واحد. اثنان. ثلاثة. ألف. ألفان. لا نهاية للأرقام. سيبقى هؤلاء لاجئين عند عتبة المفوضية. يلاحقون فرجاً لا يبدو أنه آتٍ. أما، من هم خلف تلك العتبة، فلا أجوبة تأتي من صوبهم، سوى عبارة واحدة تتكرر مع كل داخل إلى هناك: عودوا الشهر المقبل أو بعد ستة أشهر.

في حضرة اليوم العالمي للاجئين، لا شيء تغير. لا الطابور ولا الناس. وحده «الهاشتاغ» الذي تطلقه الأمم المتّحدة هو ما يتغيّر، والذي يحمل هذا العام عبارة «مع اللاجئين»... والرقم الذي سيضيف إلى لائحة اللجوء فقراء جدداً. وفي ما يخصّ الرقم الأخير، تشير آخر دراسة ميدانية عن أوضاع اللاجئين في لبنان، السوريون منهم تحديداً، إلى ارتفاع نسبة العائلات التي تعيش تحت «خط الفقر اللبناني البالغ 3،84 دولارات للفرد في اليوم الواحد» إلى 76%، فيما بلغت نسبة العائلات الواقعة تحت وطأة الديون 87%، بحسب تقرير «تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان». هذا الخط الذي صار تحته أيضاً 9 من أصل كل 10 عائلات يضطرون لخفض كمية الطعام كي يتمكنوا من تسديد تكاليف أساسية أخرى. إلى هؤلاء، يضاف لاجئون كثر من السودان والعراق وأثيوبيا وبنغلادش، يختبرون هم أيضاً في كل يوم تعب الوقوف في طابور الأمم. هنا، في هذا الطابور، مخزن قصص الذي يعيشون على لائحة انتظار طويلة. منه، هذه القصص الثلاث.

شباك رقم 7

ثلاث سنوات أمام باب مفوضية شؤون اللاجئين، لم تأت لريما إلا بـ300 دولار أميركي، بدل إيجار منزل. بعدها، لم يصل شيء. هذا كل ما استطاعت الحصول عليه ريما، من «الكارت الأحمر» الذي تحمله. منذ ذلك الوقت، تصرف الأم لخمسة أطفالٍ ما تجنيه ابنتها من بيع المحارمٍ بدل إيجار السيارة الباص العمومي الذي تأتي به من أطراف مخيّم صبرا للاجئين الفلسطينيين إلى المفوضية. ثلاث سنواتٍ وقفت فيها ريما في الطابور. تحمل الكارت، قاصدة شباك رقم 7، حيث تسأل عن المساعدات الغذائية والسكن (...). حفظت وجوه الذين عبروا خلف ذلك الشباك، ولم تأتها المساعدة. لكنها، لا تجد نفسها خارج الطابور. هي هنا، وزوجها تحت الجسر المقابل للمخيم ينتظر رزقه في «ورشة عمار» أو «عتالة».

لجأت ريما قبل أربعة أعوامٍ إلى لبنان، بعدما اشتدّت الحرب في دير الزور. لم تحمل شيئاً معها باستثناء الأوراق الثبوتية وأطفالها. عرفت في ما بعد أن منزلها في الدير دُمّر. عقب الوصول إلى لبنان، كان الهم تأمين المسكن وتقديم طلب لجوء إلى مفوضية شؤون اللاجئين. وُجد البيت، ولكن من أين تأتي العائلة بـ250 دولاراً؟ كان الرهان هو «الأمم»، ولكنها «كانت مرة واحدة»، ثم انتهى كل شيء. اليوم، تجبر ابنتيها على العمل في بيع المحارم والوالد تحت الجسر لتأمين إيجار البيت. وما يفيض - إن فاض - فلتأمين «ربطة خبز كي أطعم أطفالي». لريما خمسة أطفال: بنتان و3 صبيان. تركت البنتان المدرسة باكراً لمساعدة العائلة، فيما الصبيان الثلاث «تُرّكوا» المدرسة هذا العام «لأنهم كبروا ع عمر الدرس»، تقول ريما ما أخبرها به مدير المدرسة. عامان إضافيان، يلتحق الصبيان بسوق العمل. فيما تبقى ريما في انتظارها أمام الأمم.

> لا ينتهي الطابور. ينفرط في آخر الدوام ويعود مكتملاً مع الصباح التالي في انتظار فرج لا يبدو آتياً

عشرون عاماً ونيّف

عام 2006، توّج أدهم قصة الحب التي عاشها بالزواج. فعل ذلك بعد ثماني سنواتٍ من اللجوء، هارباً من السودان. عندما أتى إلى لبنان، لم يكن يعرف بأن لجوءه سيتخطى العام العشرين. كان في باله أنها سنوات قليلة ويرحل بعدها إلى بلد أوروبي. لكن، لم يحصل شيء من ذلك، فمنذ العام 1998، يعيش في لبنان... وعند باب المفوضية التي لم يحصل منها على أي مساعدة. لكن، لم الإصرار على الوقوف في الطابور؟ يقول «شايل أمل». علماً أنه في كل مرة يقصد الشبّاك المخصص، يأتيه الجواب «سنرفع الشكوى».

أمس، أحضر أدهم ابنته صفيه معه إلى المفوضية. اشترى لها كعكة تمرٍ وعلبة عصير وعاد إلى الطابور. صفية لا تعرف السودان ولا أثيوبيا، بلد أمها. تعرف «الأمم جيداً»، يقول أدهم ضاحكاً. لكن، من دون جدوى.

منذ عام، يجري أدهم مقابلات في المفوضية من أجل السفر، من دون أن يعرف وجهة السفر. مع ذلك، «لا يهم إلى أين، المهم بدنا نعيش». إلى حين يأتي هذا اليوم الموعود، يكمل أدهم عمله في إحدى شركات التنظيف، كي يسدّد أكلاف معيشته والديون التي تراكمت عليه لمدرسة ابنته.

الموصل آخر المنافي

في آخر الحلول لفقرها، لم تجد نوال سوى ترحيل ابنها مع عمّته إلى الأردن. نوال، التي هربت من الموصل إلى بغداد ثم إلى لبنان عام 2005، لم تجد ما تفعله سوى إبعاد ابنها، بعد يأسها من الرحلات شبه اليومية إلى المفوضية. عندما لجأت إلى لبنان، سكنت نوال - ولا تزال إلى اليوم - في غرفة يتيمة في مبنى قديم في منطقة السوديكو. تدفع لقاء تلك الغرفة 250 ألف ليرة لبنانية. في البداية، كانت تحصل على مساعدة بقيمة 200 دولار أميركي من المفوضية. لكن، منذ ثلاث سنوات انقطعت تلك المساعدة قبل أن تعود قبل شهرين بمساعدة أحد الأشخاص. بالكاد، يكفيها المبلغ لتسديد إيجار الغرفة، وما يبقى تحتفظ فيه للأكل. تعاني الأم لشابٍ وشهيد من أمراضٍ مزمنة. حاولتْ مراراً أن ترفع تقاريرَ الأطباء إلى المفوضية، لكن بلا جدوى. في كثير من الأحيان، تبقى نوال بلا علاج، وإن كانت قد اعتادت هذا الأمر. اليوم، تساعد نوال جيرانها في التنظيف لقاء بدلٍ ضئيل تخبئه لأيام العوز. وهي كثيرة. «ما باليد حيلة»، تقول. ستبقى على ما هي عليه، طالما أن «الموصل صارت آخر المنافي».

بالأرقام

1006927
لاجئاً في لبنان

986942
لاجئاً سورياً

16662
لاجئاً عراقياً

3323
لاجئاً من جنسيات أخرى

11000
لاجئ سوري غادروا لبنان عام 2017

وصل عدد اللاجئين والنازحين حول العالم عام 2017 إلى ما يُساوي عدد سكان تايلاند تقريباً (نحو 68,5 مليون نسمة) (مروان طحطح)

ميراي جيرار

أجرتها
هديل فرفور

مليون وستة آلاف و927 لاجئاً في لبنان مُسجّلون لدى المُفوّضية السامية للأمم المتحدّة لشؤون اللاجئين. نحو 98 في المئة منهم سوريون، فيما يبلغ عدد اللاجئين غير السوريين نحو 20 ألفاً، غالبيتهم عراقيون. في اليوم العالمي للاجئين، قالت مُمثلة المُفوضية ميراي جيرار لـ«الأخبار» إنّ 90 في المئة من اللاجئين السوريين في لبنان يريدون العودة إلى بلدهم، وإنّ وضع هؤلاء يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وأكّدت أن المُفوّضية لا تُقرّر عن اللاجئين، ولا تُشجّع على إرساء المخيمات في لبنان، «لأنّ المُخيّم لا يحفظ كرامة اللاجئ». جيرار أبدت تفهّمها لمخاوف السلطات اللبنانية من تكرار تجربة اللجوء الفلسطيني، لكنها شدّدت على أن اللجوء السوري يختلف عن اللجوء الفلسطيني، وأنّ لكلّ لجوء خصوصيته، وإن كانت المعاناة واحدة. وفي ما يأتي نص اللقاء

سيأتي يوم يعود فيه أغلبية اللاجئين الى بلدانهم (مروان بوحيدر)

90 في المئة من اللاجئين السوريين يريدون العودة

■ كم مضى على عُمر المفوضية في لبنان؟

نحن موجودون في لبنان منذ عام 1964. عاصرنا الكثير من المراحل التي مر بها هذا البلد منذ ذاك الوقت، بما فيها الحرب الأهلية وغيرها. لذلك، نحن لا نتعامل مع اللاجئين السوريين فقط بل مع اللاجئين من مختلف الجنسيات العراقية وغيرها من الجنسيات ممّن لجأوا إلى لبنان خلال هذه السنوات.

■ كيف تصفون تعاونكم مع الحكومة اللبنانية خلال السنوات المنصرمة؟ وكيف تنظرون إلى «سلوك» الحكومة اللبنانية تجاه اللاجئين عموماً؟

وجود المفوضية في لبنان طوال هذه السنوات دليل على أنّ هناك تاريخاً من التعاون بين السلطة اللبنانية والمفوضية. أستطيع القول إن هناك نوعاً من التكافل والتضامن بين المفوضية والسلطة اللبنانية على صعيد البرامج الإنسانية التي نفذت في السنوات الماضية بين مختلف الوزارات سواء على الصعيد الصحي أو التعليمي. الاستجابة كانت فعالة خصوصاً في ظلّ الإمكانات المحدودة نتيجة التمويل غير الكافي.

■ ما هي أبرز المعوّقات والعراقيل التي تواجهونها في لبنان؟

العائق الأبرز يتمثل، أولاً، بحجم الأزمات التي يواجهها لبنان نفسه إضافة إلى تداعيات الأزمات المحيطة به. في حالة اللجوء السوري، التحدّي كان يتعلّق بأن الأزمة كانت غير مسبوقة لجهة ضخامة أعداد السوريين الذين لجأوا إلى لبنان وباتوا يشكلون جزءاً مهماً من سكان البلد. لذلك كانت نقاشات الدول المانحة المتعلّقة بتوفير الدعم للاجئين تتمحور دائماً حول كل من لبنان والأردن، نظراً إلى تشابه الخصائص بين البلدين وتشابه تداعيات اللجوء عليهما. هناك، أيضاً، عائق التمويل نتيجة ازدياد أعداد اللاجئين بفعل الأزمات المُستمرة. حصل لبنان على دعم كبير من الجهات المانحة، إلا أنّ هذا التمويل بقي قاصراً عن تغطية كل ما يحتاجه اللاجئون وسكان المجتمع المُضيف المتضررون بدورهم من اللجوء. لذلك نسعى إلى تأمين المُساعدات إلى العدد الأقصى من اللاجئين.

■ منذ بداية الأزمة، انتهجت الحكومة اللبنانية سياسة «اللاسياسة» تجاه اللاجئين السوريين لجهة تنظيم دخولهم وفرض معايير واضحة كما تفعل بقية الحكومات. ما رأيكم بذلك؟

على رغم أنّ لبنان لا ينفك عن التذكير بأنه لم يوقع اتفاقية عام 1951 المتعلّقة باللاجئين، إلّا أن السلطات اللبنانية أثبتت أنها تحترم مبدأ حماية اللاجئين التي تقضي بعدم صد الأبواب أمام من يحتاجون إلى اللوذ بلبنان. هذا الأمر، برأينا، عمل إنساني وجيّد. صحيح أنه لم تكن هناك سياسة واضحة على الصعيد الوطني، إلا أنّه كان هناك تواصل دائم مع الجهات المعنية في الحكومة. وكل الوزارات كانت تعلم ما هي الخطوات التي يجب أن تقوم بها للاستجابة للأزمة. لم تكن هناك سياسة، لكن الاستجابة للتحديات كانت موجودة.

■ كيف أثّر اللجوء السوري على طبيعة عملكم في لبنان؟

كما في كل أزمة، تسعى المفوضية إلى التعلّم من أزمات اللجوء التي تتعامل معها. حجم الأزمة السورية كان كبيراً في لبنان، وكان علينا هذه المرة البحث خارج الصندوق في الوسائل والآليات التي نستخدمها للمعالجة. من هنا، كان علينا أحياناً ابتداع حلول مبتكرة واستخدام وسائل تقنية وعملية لتدارك حجم الأزمة بما فيها التعامل مع مختلف الجهات المحلية من بلديات وغيرها. في ما يتعلّق بالأزمة السورية، كان الأمر يتمحور دائماً حول كيفية تقديم مساعدات لأكبر عدد من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في ظل محدودية الموارد.

■ هل تتفهّمون مخاوف السلطات اللبنانية من توطين اللاجئين السوريين استناداً إلى تجربة اللجوء الفلسطيني؟

بالطبع نتفهّم مخاوف السلطات اللبنانية من هاجس التوطين. لكن تنبغي الإشارة إلى أنّ لكلّ لجوء خصوصيته، وأنّ الأمرين مختلفان على رغم أن المعاناة واحدة. جميعنا يعلم أنّ الوضع الفلسطيني معقّد وصعب، فيما عمر الأزمة السورية لا يزال قصيراً وذاكرة اللاجئين السوريين لا تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببلدهم، خلافاً للجوء الفلسطيني. سوريا بلد كبير، لن يختفي عن الخريطة. ودور المفوضية يدور حول إيجاد حلول لهؤلاء اللاجئين.

■ بعد سبع سنوات على الأزمة السورية، كيف تصفون وضع اللاجئين السوريين حالياً؟

للأسف، الوضع يزداد تدهورا. عام 2014، كانت نسبة اللاجئين السوريين الذين يرزحون تحت خط الفقر تُقدّر بنحو 25 في المئة، في حين وصلت هذه النسبة الآن إلى نحو 75 في المئة. اللاجئون هنا باتوا يائسين ويرزحون تحت أعباء مادية عالية جداً. لذلك نجد أن غالبية هؤلاء يريدون العودة إلى بلدانهم. لكن السبب الاقتصادي ليس السبب الأبرز لعودتهم إلى بلدانهم، إنّما الأمر يتعلّق بمجموعة من العوامل المتضافرة. عام 2015، كان عدد اللاجئين السوريين يقدر بنحو مليون و200 ألف لاجئ في حين أنّ عددهم حالياً يبلغ نحو 986 ألفاً و942 لاجئاً، وقد سجّلت مغادرة نحو 11 ألفاً إلى سوريا العام الماضي. لكنّ انخفاض أعدادهم لا يعني أن الوضع بات أفضل.

■ ماذا عن بقية اللاجئين الذين تتعامل معهم المفوّضية؟ هل هناك أولوية لجنسيات معينة؟

هناك نحو 19 ألفاً و985 لاجئاً غير سوري مُسجّلون لدى المُفوّضية، بينهم نحو 16 ألفاً و662 عراقياً. المفوضية لا تُميّز أبداً بين اللاجئين ولا تعطي أحدهم الأفضلية. ننظر إلى اللاجئ كإنسان ونعمل معه على هذا الأساس.

> نتفهّم مخاوف لبنان من التوطين، لكن سوريا بلد كبير ولن يختفي عن الخريطة

■ تسلّمتم منذ أسبوعين رسالة من وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل تتعلّق بطلب لبنان تغيير مقاربتكم لموضوع اللجوء السوري، واتهمتكم الوزارة بالتهويل على اللاجئين السوريين وحثّهم على عدم العودة إلى الأماكن الآمنة في بلدانهم.

عمل المفوضية هو مساعدة اللاجئين وإيجاد حلول لهم. إذا أفاد اللاجئ أنه يريد العودة إلى منزله وبلده لا نقوم بمعارضته البتّة. هذا قراره. نحن نقوم بدراسة الخيارات المتاحة أمامنا لمساعدته. في تعريف عمل المفوضية، نحن لا نقرّر عن اللاجئ. جلّ ما نقوم به هو مقابلته من أجل سماعه لمعرفة ماذا يمكننا أن نقدم مساعدة له خلال رحلة عودته. وعندما نقابله، نسعى إلى فهم أسباب عودته. عندما نفهم هذه الأسباب، نستطيع حينها التواصل مع المعنيين لإزالة العوائق التي تمنع عودتهم. نحو 90 في المئة من اللاجئين السوريين قالوا إنهم يريدون العودة إلى بلدانهم. ونحن نسعى إلى فهم أسباب عودتهم لنعي ما هي العقبات. هذه العوائق لا تتعلّق دائماً بالسلام. السلام مهم طبعاً لكنّ هناك بعض الأمور العملية الحياتية التي تعني الراغبين بالعودة، كإمكانية مواصلة تعليم أبنائهم وحيازتهم لجميع الأوراق الثبوتية التي تسمح لهم بذلك، وهذا ينطبق على بقية الأمور. وأود أن أتوجّه إلى الرأي العام اللبناني بالرسالة نفسها التي أوجّهها دائماً إلى اللاجئين، وهي أنّه سيأتي يوم ستعود فيه غالبية اللاجئين إلى بلدانهم. لذلك، الأمر يدور حول ضرورة مساندتهم ومساعدتهم من أجل البقاء على قيد الحياة. ما نقوم به هو تجنيب هؤلاء الموت ليس أكثر. لذلك علينا إبقاء التضامن والتعاون قائماً بين البلد المضيف واللاجئين.